أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه

"Reasons for Avoidance of Imām Bukhārī's Reports transmitted by Ca'far es-Sādiq in his *Sahīh*

أحمد صنوبر*

Abstract: This study aims to explain the reasons for Imām Bukhārī's avoidance from taking traditions from Ca'far b. Muhammad b. 'Ali b. Al-Husayn b. 'Ali b. Abū Tālib known as Sādiq. This is a subject raised by many from Shi'a sects like Imamiyya and Zaydiyya. They were followed by some people from Ahl as-Sunna, leading them arguing that Bukhārī did not show adherence to ahl al-bayt and followed Nāsiba, and submitted to pressure of reality and authority. So this argument should be analyzed in detail, and also to which extant it is in line with reality should be explained. In addition, all the possibilities causing Bukhārī not taking any traditions from Sādiq should be studied. Then the possible reason must be taken as a basis, and the remaining ones should be discarded. This kind of argument deserves a separate study because there will be doubts about Bukhārī's objectivity in choosing the transmitters and thus about his work when this kind of criticism is leveled against him. However, his Sahīh is the most authentic hadīth work according to Ahl as-Sunna, and to expose it to this sort of criticism means exposure of one of the bases of Sunni system of thought to discussion. In order to reach a conclusion which uncovers the reality of the problem comprehensive scholarly study and examination is needed as the present article aims to do. Therefore I dealt with all the possibilities which are said to lead Bukhārī not to include Ca'far traditions into his work, and analyzed every one of them in detail, and explained which one is the right reason.

Citation: Ahmad SNOBAR, "Esbâbu 'Udûli'l-İmâm el-Buhârî 'ani't-Tahrîc li'l-İmâm Ca'fer es-Sâdık fî Sahîhih", (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, X/2, 2012, pp. 41-60.

Key words: Bukhārī, Ca'far Sādik, *al-Cāmi'u's-sahīh*, riwāya, Shi'a, adāla

١ - المدخل: دعوى أن البخاري عدل عن الصادق لأسباب مذهبية:

اتهم كثير من الشيعة الإمامية وبعض الزيدية الإمام البخاري بالنصب ومعاداة أهل البيت لتخريجه روايات لعمران بن حطان الخارجي وحريز بن عثمان الناصبي وإعراضه عن الإمام جعفر الصادق، وجعلوا ذلك مطعنا في الإمام البخاري وصحيحه.

* أستاذ علوم الحديث المساعد في جامعة ٢٩ مايو، إسطانبول، تركيا، ahmadsnobar@gmail.com

ومن أشهر من قال ذلك من الإمامية: حسن الصدر (ت. ١٣٥٤هـ) في كتابه «نهاية الدراية»[١]، وفتح الله النمازي الأصفهاني المشهور بشيخ الشريعة (ت. ١٣٣٩) في كتابه «القول الصراح في نقد الصحاح»[٢]، وكثير من الإمامية المعاصرين أمثال هاشم معروف في كتابه «دراسات في الحديث والمحدثين»[٣]، ومحمد صادق النجمي في كتابه «أضواء على الصحيحين»[٤] وغيرهم.

وأيدهم بعض الزيدية في ذلك على تلطف في العبارة فقد ذهب بعضهم إلى أن البخاري لم يخرج للصادق مجاملة للنواصب المعادين لأهل البيت، المسيطرين على الحالة السياسية آنذاك، سواء في الخلافة الأموية أو العباسية، ومنهم الدكتور المرتضى بن زيد المحطوري في كتابه «التشيع وأثره على الجرح والتعديل»[٥]، وغيره.

وتبعهم بعض الباحثين من أهل السنة، ولعل أبرزهم السيد محمد بن عقيل الحضرمي الباعلوي في كتابه «العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل»، حيث قال: «احتج الستة في صحاحهم بجعفر الصادق إلا البخاري، فكأنه اغتر بما بلغه عن ابن سعد وابن عياش وابن القطان في حقه، على أنه احتج بمن قدّمنا ذكرهم، أي بعض شياطين النواصب ومنافقيهم، وهنا يتحيّر العاقل ولا يدري بماذا يعتذر عن البخاري رحمه الله، وقد قيل في هذا المعنى شعرا:

قضية أشبه بالمرزئة ... هذا البخاري إمام الفئة

بالصادق الصديق ما احتج في ... صحيحه واحتج بالمرجئة

ومثل عمران بن حطان أو ... مروان وابن المرأة المخطئة

مشكلة ذات عوار إلى ... حيرة أرباب النهى ملجئة

وحق بيت يمّمته الورى ... مغذّة في السير أو مبطئة

---

١ ص. ٥١٣.

٢ إذ قال ص.٣٩ :«عدم إخراج البخاري لحديثه (أي جعفر الصادق)- عليه السلام - وعدم الاحتجاج به، واعتقاد عدم قابليته -العياذ بالله- للإيداع في صحيحه السقيم، مع إخراجه مرويات كثير من الخوارج والنواصب والكذابين، والوضاعين، والاحتجاج بهم وإيداع أحاديثهم في كتابه، وإن كان كافيا في الدلالة على نصبه وضلالته وشقاءه، كالدلالة على ترجيح روايات هؤلاء الملاحدة الملاعين والعياذ بالله على رواياته عليه السلام».

٣ ص. ١٧٣-١٧٥.

٤ ص. ١١٢ وما بعدها.

٥ قال ص. ٥١: «غير أن التحامل عليهم –أي الشيعة- ديدن المحدثين أو بعضهم، ومجاملة النواصب ظاهر في عباراتهم نتيجة تأثرهم بالوضع السياسي في الدولة الأموية ثم العباسية...(ثم نقل عن الذهبي نصا فيه تجنب البخاري للرافضة لتدينهم بالتقية، قال بعده:)

وقد أحسن الإمام الذهبي بتسجيل شهادته في هذا المقام، فإن الرافضة الذين تجنبهم البخاري رحمه الله أولهم: الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وها هي ترجمته تشهد بظلم تلو ظلم لآل النبي الطاهر: ظلم ذبحهم وتشريدهم، وظلم سبهم وانتقاصهم، وجعل محبتهم قدحا وجرحا».

إن الإمـــــام الصـــــادق المجتبـــــى بفضـــــله الآي أتـــــت منبئـــــة

أجـــلّ مـــن فـــي عصـــره رتبـــة لـــم يقتـــرف فـــي عمـــره ســـيئة

قـــلامة مـــن ظفـــر إبهامـــه تعـــدل مـــن مثـــل البخـــاري مائـــة

وقد توهم بعض إخواننا أحسن الله إلينا وإليهم أن عدم رواية البخاري في صحيحه عن جعفر الصادق كانت اتفاقية أو لعذر آخر، وغفلوا عما صرح به ابن تيمية الحراني في «منهاجه» من ارتياب البخاري في الصادق[٦]، ومن عرف أنّ البخاري قد روى عن جعفر الصادق في تاريخه وعرف من هم الواسطة بين البخاري وجعفر لم يتعب نفسه في التمحلات وإنا لله وإنا إليه راجعون»[٧].

فقوله شعرا: «قلامة من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مئة» وما بعده، ظاهر في أنه يرى أن الإمام البخاري لا عذر له في عدم التخريج لجعفر، وأن سبب ذلك نوع نصب عند البخاري، فالبخاري –والحالة هذه– متّهم في موضوعيته وطريقة انتقائه للرواة ومن ثم ذكر الأحاديث الصحيحة، إذ الهوى أو الخوف من الدولة قد سيطر عليه، ومن ثم فلا ثقة بانتقائه للرجال ولا بمروياته.

فهذه الأقوال هي حاصل الاتهامات الموجهة إلى البخاري في صحيحه، وفي المطلب التالي تفصيلها وغيرها وبيان الصحيح من غيره.

٢- تفصيل الاحتمالات الدافعة للبخاري للعدول عن الصادق:

أعرض هنا جميع الاحتمالات ولو كنت أعلم أنها بعيدة، ثم أناقشها واحدا واحدا، لأتبين أقربها وأقواها، وقد وجدتها لا تخرج عن احتمالين رئيسين، فيهما تفصيل وتفريع: أما الأول فأسباب مذهبية وسياسية، وأما الثاني: فأسباب حديثية صرفة.

الاحتمال الأول: أسباب مذهبية وسياسية:

وأعني بالأسباب المذهبية: أن البعض كما تقدم اتهم البخاري بالنصب وأنه معرض عن آل البيت محاب لأعدائهم، وأعني بالأسباب السياسية: أن البخاري وقع تحت ضغط الدولة العباسية المعادية

---

[٦] هذا غير صحيح، فإن نص ابن تيمية ليس فيه ارتياب البخاري في شخص الصادق، بل في بعض حديثه، قال في منهاج السنة، ٣٩٠/٧: "وبالجملة فهؤلاء الأئمة الأربعة ليس فيهم من أخذ عن جعفر شيئا من قواعد الفقه لكن رووا عنه أحاديث كما رووا عن غيره، وأحاديث غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة لا في القوة ولا في الكثرة، وقد استراب البخاري في بعض حديثه لما بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام فلم يخرج له، ولم يكذب على أحد ما كذب على جعفر الصادق مع براءته". وفرق كبير بين الارتياب في الشخص والارتياب في بعض حديثه، وسيأتي تفصيل ذلك.

[٧] محمد بن عقيل، العتب الجميل ص. ٥٩-٦١.

للعلويين، لا سيما الخليفة المتوكل (ت. ٢٤٧هـ) المتّهم بالنصب[٨]، فخاف منهم ومالأهم فأعرض عن التخريج للصادق، كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين[٩].

وأرى أن هذين الاحتمالين لا يستقيمان هنا لأمور:

أولا: إخراج البخاري لكثير من آل البيت في صحيحه، وأقربهم للصادق أبوه محمد الباقر، فقد أخرج له البخاري روايات متعددة بطرق مختلفة [١٠]، وأخرج كذلك لجده زين العابدين علي بن الحسين الحسين بن أبي طالب رضي الله عنه[١١]، وكذا للحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[١٢].

وممن أخرج له البخاري من آل البيت: محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في مواضع عدة[١٣]، ومحمد بن علي بن أبي طالب، المشهور بابن الحنفية رضي الله عنه في مواضع عدة كذلك[١٤]، وكذا الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب[١٥].

ثم إن البخاري روى أحاديث كثيرة في فضائل علي بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين[١٦].

فلو تلبس البخاري بأي نوع من النصب أو عدم موالاة آل البيت الكرام لما روى عنهم ولما ذكر فضائلهم ولما أعلنها.

وكذلك الحال لو أراد نفاقا لبعض العباسيين في عداوة بعضهم للعلويين.

ثانيا: إخراج البخاري لبعض الشيعة، ومنهم من عُدّ في الغلاة، وقد أحصيت من اتهم بالتشيع ممن ذكرهم الحافظ في «مقدمة الفتح» فكان عددهم تسعة عشر راويا، وهو عدد ضخم إذا قورن بمن روى عنه البخاري ممن رمي بالنصب، إذ لم يتجاوز العدد ستة رواة فقط، ولم يَعْدُ عددُ من اتهم برأي

---

٨ انظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، ٢٥م، ط١١، (تحقيق شعيب الأرناؤوط) دار الرسالة، بيروت ١٩٩٨، ٣٥/١٢، وكذا ١٣٥/١٢.

٩ انظر: ياسر بطيخ، الإمام جعفر الصادق ومروياته الحديثية، ص. ٦٨، وانظر ما سبق من كتب الشيعة والزيدية أيضا.

١٠ محمد بن إسماعيل البخاري (ت. ٢٥٦ هـ)، الجامع المسند الصحيح، ط٢، ١مجلد، دار السلام، الرياض،١٩٩٩، من طريق أبي إسحق عنه، و٢٥٥ من طريق مخول بن راشد عنه، و٢٥٦ من طريق معمر بن يحيى عنه، و٢٢٩٦ من طريق عمرو بن دينار عنه و٦٥٨٦من طريق الزهري عنه) وغير ذلك.

١١ البخاري، الصحيح (٩٢٦، ١١٢٧، ١٥٨٨، ٢٠٣٥، ٢٠٣٨، ٢٠٨٩، وغير ذلك الكثير من طريق الزهري عنه، ولم يخرج له من غير طريق الزهري إلا حديثين:٦٧١٥ من طريق زيد بن أسلم عنه، و١٥٦٣ من طريق شعبة عن الحكم عنه عن مروان بن الحكم في قصة تدل على تمسك علي رضي الله عنه بالسنة!

١٢ البخاري الصحيح (١١٢٧، ٢٠٨٩، ٢٣٧٥) وغير ذلك.

١٣ البخاري الصحيح (٥٦٠، ٥٦٥، ١٩٤٦).

١٤ البخاري، الصحيح (١٣٢، ١٧٨، ٣١١٢، ٣٦٧١) وغير ذلك.

١٥ البخاري، الصحيح (٣٠٠٧، ٤٢١٦، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠) وغير ذلك.

١٦ انظر: البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبي الحسن رضي الله عنه، فقد علق حديثين وخرج سبعة أحاديث (٣٧٠١-٣٧٠٧)، وفيه أيضا باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، ذكر فيه سبعة أحاديث (٣٧٤٦- ٣٧٥٣).

الخوارج على ثلاثة[١٧]، مما يدل دلالة واضحة أن البخاري لا يحمل موقفا سلبيا تجاه آل البيت ومحبيهم من الشيعة، وإلا لاستغنى عن روايات هؤلاء وأكثر من ذكر النواصب والخوارج.

بل إن تراجم بعض هؤلاء الشيعة تظهر الغلو الواضح في التشيع، وبعضهم من طبقة شيوخ البخاري مما يشي بأن مدار قبول الراوي عند الإمام البخاري: لا يتعلق بالاعتقادات ولا الأفكار، وهذه بعض أمثلة تفصيلية على هؤلاء الشيعة:

أولا: عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي الكوفي، شيعي مفرط مغال، بل نُسب إلى الرفض، وعنده في التشيع حكايات عجيبة ثابتة عنه، ولعل أطرفها القصةُ الثابتة عنه التي ذكرها القاسم بن زكريا المطرز حيث قال: «وردت الكوفة فكتبت عن شيوخها كلهم غير عباد بن يعقوب، فلما فرغت دخلت إليه، وكان يمتحن من يسمع منه، فقال لي: من حفر البحر؟! فقلت: الله خلق البحر! قال: هو كذلك ولكن من حفره؟! قلت: يذكر الشيخ. فقال: حفره علي بن أبي طالب! ثم قال: من أجراه؟ قلت: الله مجري الأنهار ومنبع العيون. فقال: هو كذلك، ولكن من أجرى البحر؟! فقلت: يفيدني الشيخ. فقال: أجراه الحسين بن علي!

قال: وكان عباد مكفوفا، ورأيت في داره سيفا معلقا وحجفة، فقلت: أيها الشيخ لمن هذا السيف؟! فقال لي: أعددته لأقاتل به مع المهدي!

قال: فلما فرغت من سماع ما أردت أن أسمعه منه وعزمت على الخروج عن البلد دخلت عليه، فسألني فقال: من حفر البحر؟ فقلت: حفره معاوية وأجراه عمرو بن العاص!! ثم وثبت من بين يديه وجعلت أعدو، وجعل يصيح أدركوا الفاسق عدو الله فاقتلوه»[١٨].

ويظهر غلوه أيضا في ما قاله علي بن محمد المروزي: سئل صالح بن محمد عن عباد بن يعقوب الرواجبي فقال: كان يشتم عثمان. قال: وسمعت صالحا يقول: سمعت عباد بن يعقوب يقول: الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة! قلت: ويلك ولم؟! قال: لأنهما قاتلا علي بن أبي طالب بعد أن بايعاه[١٩].

ومع هذا الغلو يروي له البخاري حديثا في الصحيح[٢٠]، ويوثقه أبو حاتم ويقول فيه الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتهم في رأيه عباد بن يعقوب[٢١]، ويقول فيه

---

[١٧] انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص. ٤٥٩-٤٦٠.

[١٨] أبو الحجاج يوسف المزي، تهذيب الكمال، ٨م، ط١، (تحقيق بشار عواد معروف) مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨، ٦٠/٤، وقال الذهبي في السير ٥٣٨/١١: «إسنادها صحيح، وما أدري كيف تسمّحوا في الأخذ عمن هذا حاله، وإنما وثقوا بصدقه».

[١٩] المزي، تهذيب الكمال ٦٠/٤.

[٢٠] مقرونا بغيره انظر البخاري الصحيح (٧٥٣٤، وانظر هدي الساري، ص. ٤١٢.

[٢١] انظر ابن حجر، هدي الساري ص٤١٢.

الدارقطني: شيعي صدوق، وينتهي الذهبي إلى القول فيه: الشيخ العالم الصدوق[٢٢]، أما الحافظ فيقول: صدوق رافضي[٢٣].

قلت: ولو كان نظر البخاري في الرواة منصبا على عقائدهم ومذاهبهم لأعرض غاية الإعراض عن عباد وأضرابه، إلا أنه لما كان ثقة قبله، ولو كان شيعيا محترقا مغاليا، بل متهما بالرفض، فظاهر أن البخاري لا يرى التشيع ومحبة آل البيت -بل والغلو فيها- تهمة يوصَم بها الراوي ويُعرض عنه بسببها، وظاهر كذلك أن نوعا من الحرية السياسية يتمتع به الرواة يمكّن أمثال هذا من الجهر بهذه المذاهب والآراء من غير خوف وتوجّس، وكذا الحال في الراوي عنه البخاري، وإلا لأعرض عنه.

ثانيا: خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم الكوفي: وهو كسابقه شيعي مغال، قال الجوزجاني: كان شتاما معلنا لسوء مذهبه، وقال الأعين: قلت له: عندك أحاديث في مناقب الصحابة؟ قال: قل: في المثالب أو المثاقب يعني بالمثلثة لا بالنون[٢٤].

وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا، وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهما بالتشيع[٢٥].

ومع كل هذا التشيع المفرط فإن البخاري قبله في صحيحه وروى له عشرات الروايات، وبعضها في الأصول لا في المتابعات والشواهد[٢٦].

وقبله الأئمة أيضا: ابن معين وابن أبي شيبة وأبو داود وابن عدي والعجلي وغيرهم، وتكلم في بعض رواياته بعضهم[٢٧].

ثالثا: عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي الكوفي، أبو محمد الحافظ: وهو شيعي محترق كما قال أبو داود، بل قال يعقوب بن سفيان عنه: شيعي وإن قال قائل رافضي لم أنكر عليه، وقال ابن قانع: كوفي صالح يتشيع، وقال الساجي: صدوق كان يفرط في التشيع، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يتشيع.

قال ابن معين: سمعت عبيد الله بن موسى يقول:«ما كان أحد يشك في أن عليا أفضل من أبي بكر وعمر»[٢٨].

---

٢٢ الذهبي، السير ٥٣٦/١١.

٢٣ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، ط٤، مجلد واحد، (تحقيق محمد عوامة) دار الرشيد، حلب، سوريا، ١٩٩٢، (٣١٥٣).

٢٤ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢ هـ)، تهذيب التهذيب، ط١، ٦ مجلد، (تحقيق خليل شيحا) دار المعرفة، بيروت ١٩٩٦م، ١٠١/٣

٢٥ ابن حجر، هدي الساري ص٤٠٠.

٢٦ انظر أمثلة على رواياته في الصحيح (٦٢، ١٩٩، ٢١٥، ٢٢١) وغيرها الكثير، ومن أمثلة أحاديثه الأصول (٦٥٠٢).

٢٧ انظر: تهذيب التهذيب ١٠١/٣.

٢٨ نقله محقق تهذيب الكمال عن سؤالات ابن محرز لابن معين، ١٦٨/١٩

ومن المنقول عنه غلوه في بغض معاوية رضي الله عنه فقد قال ابن منده:«كان أحمد بن حنبل يدل الناس على عبيد الله[٢٩]، وكان معروفا بالرفض، لم يدع أحدا اسمه معاوية يدخل داره، فقيل: دخل عليه معاوية بن صالح الأشعري، فقال: ما اسمك؟ قال: معاوية، قال: والله لا حدثتك، ولا حدثت قوما أنت فيهم»[٣٠].

وما رواه الخطيب في التاريخ بإسناده عن أبي زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة قال: «كنت جالسا في مسجد الجامع بالرصافة مما يلي سويقة نصر عند بيت الزيت وكان أبو خيثمة يصلي صلواته هناك وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلى الظهر وطرح نفسه بإزاءه، فجاءه رسول أحمد بن حنبل فأوجز في صلاته وجلس فقال له: أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام ويقول لك: هو ذا تكثر الحديث عن عبيد الله بن موسى العبسي، وأنا وأنت سمعناه يتناول معاوية بن أبي سفيان وقد تركت الحديث عنه.

قال فرفع يحيى بن معين رأسه وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلام وقل له يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، وقال لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان فاترك الحديث عنه فان عثمان أفضل من معاوية»[٣١].

ومع غلوه في التشيع هذا فقد روى عنه البخاري عشرات الروايات[٣٢]، وروى له مسلم والأربعة أيضا، ووثقه أكثر الأئمة وحسنوا حاله، وثقه ابن سعد ابن معين وأبو حاتم والعجلي وابن عدي[٣٣].

رابعا: عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي: كان شيعيا غاليا في التشيع كما قال الدارقطني بل بالغ فقال: كان رافضيا[٣٤]، وقال فيه ابن معين: شيعي مفرط، وقال أبو حاتم: صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم[٣٥]، ونقل ابن معين قول المسعودي: ما رأيت أحدا أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت[٣٦]!

ومع هذا الغلو، فقد روى عنه البخاري عشرات الروايات[٣٧]، ووثقه الأئمة كلهم وقبلوه[٣٨].

قلت: وهو صاحب حديث علي كرم الله وجهه: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم إليّ: أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، أخرجه مسلم[٣٩].

---

[٢٩] قد يكون هذا في أول أمر الإمام أحمد، وإلا فالمعروف عنه أنه لم يرتضه ولم يرو عنه في المسند البتة، والقصة الآتية تؤكد هذا.

[٣٠] انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٥٥٦/٩.

[٣١] الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٤٢٧/١٤، أو ٦١٢/١٦ ط د. بشار.

[٣٢] انظر البخاري، الصحيح (٨، ١٢٦، ١٢٧، ٣٥٤، ٥٢٠، ٨٦٥، ١١٣٩، ١١٤٠، ١٩١٥) وغير ذلك الكثير.

[٣٣] انظر: تهذيب التهذيب ٤٦/٧.

[٣٤] انظر: سؤالات السلمي للدارقطني ص١٦.

[٣٥] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب١٤٩/٧

[٣٦] سؤالات الدوري لابن معين ١٠/٤.

[٣٧] انظر مثلا: البخاري، الصحيح (٥٥، ٧٦٧، ١٧٦٤) وغير ذلك الكثير.

[٣٨] انظر تهذيب التهذيب ١٤٩/٧.

خامسا: فطر بن خليفة الكوفي: شيعي جلد، بل قيل إنه خشبي، والخشبية فرقة من الرافضة، قال الساجي: صدوق ثقة ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول: هو خشبي مفرط، وقال ابن أبي خيثمة سمعت قطبة بن العلاء يقول: «تركت فطرا لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان»[٤٠]، وقال الذهبي: شيعي جلد[٤١]، ومن المنقول عنه قوله في حب آل البيت: «ما يسرني أن مكان كل شعرة في جسدي ملك يسبح الله لحبي أهل البيت»[٤٢]، وقال أبو بكر بن عياش: «ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه»[٤٣].

ومع هذا فقد روى له البخاري حديثا واحدا مقرونا فيه بغيره[٤٤]، ووثقه أحمد ويحيى بن سعيد وابن معين والعجلي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه. وقال النسائي: لا بأس به، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيس، وقال أبو زرعة الدمشقي سمعت أبا نعيم يرفع من فطر ويوثقه ويذكر أنه كان ثبتا في الحديث[٤٥].

فهؤلاء خمسة رواة أخرج لهم البخاري في صحيحه على تفاوت في عدد الأحاديث، لكن الجامع بينهم التشيع والغلو فيه أحيانا، وبعضهم من شيوخه فهو أدرى بهم، ومع ذلك قبلهم الإمام البخاري، وذكرهم في صحيحه وأخرج لهم، فصار لا بد من القول: إن مدار قبول الراوي عند البخاري: لا يتعلق به المذهب والاعتقاد، وإلا لو كان في نفسه شيء تجاه أهل البيت لأعرض عن هؤلاء المغالين على الأقل!

ثالثا: توثيق البخاري النسبي لأبناء الصادق، فقد نقل في ترجمة محمد بن جعفر الصادق، صاحب الثورة المعروفة على المأمون، قول إبراهيم بن المنذر: «كان إسحاق أخوه أوثق منه وأقدم سنا»[٤٦].

فالبخاري يوثق أبناء الصادق، ويعتمدهم، مما يشير إلى أن نظرة العداء لأهل البيت منتفية، وأن المسألة خارجة عن الاعتقادات والمذاهب وإلا لذم أبناءه وتكلم فيهم.

ولهذا كله فإني أرى أن لا مدخل للاحتمال المذهبي والاحتمال السياسي في عدول البخاري عن الرواية عن الصادق، وإلا لأعرض عن أبيه الباقر مثلا وغيره من أهل البيت، ولأعرض عن الشيعة، وإذا كان الحال كذلك كان لا بد من النظر في الاحتمالات الحديثية الصرفة، لعلها تتأتّى هنا.

---

[٣٩] في الصحيح (٧٨).

[٤٠] انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٧٠/٨.

[٤١] الذهبي، الكاشف ٣٨٧/٢.

[٤٢] الذهبي، السير ٣٣/٧.

[٤٣] ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢٧٠/٨.

[٤٤] البخاري، الصحيح (٥٩٩١).

[٤٥] انظر: تهذيب التهذيب ٢٧٠/٨.

[٤٦] محمد بن إسماعيل البخاري، (ت. ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، مصورة، ٨مجلد، دارالفكر، بدون ٥٧/١.

الاحتمال الثاني: أسباب حديثية صرفة:

وأعني بها ما يتعلق بضبط الراوي وحفظه أو علو الإسناد أو صحة الطريق الموصلة إلى الراوي وشبه ذلك، مما لا يرتبط باعتقاد الراوي أو مذهبه أو تأثير السياسية والحكّام.

ويدخل في هذا الاحتمال جملة أمور:

الأول: أن البخاري لم يحصّل طريقا صحيحا بينه وبين الصادق:

من المعلوم أن الإمام جعفرا الصادق ابتلي بجملة من الرواة عنه لم يقبلهم أئمة الحديث، ولعل هذا كان من الأسباب الداعية إلى الكلام في رواياته، وعدول البخاري عنها. وقد قال الساجي: «كان صدوقا مأمونا إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم»[٤٧]، ومعلوم أن كل راو حدث عنه الثقات: حديثه مستقيم، وإنما يذكر مثل هذا في حق الرواة إذا كثر عنهم الكذابون والضعفاء والمختلقون، وما أكثر هؤلاء ممن ادعوا الرواية عن الصادق!

إلا أنني أستبعد هذا الاحتمال، فقد رجعت إلى «الأدب المفرد» لأرى الأحاديث التي خرجها البخاري للصادق، فوجدت حديثين، هذا حالهما:

أما الأول: فقد روى البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٥) قال: حدثنا موسى قال حدثنا وهيب قال حدثنا جعفر عن أبيه عن جابر قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان جنبا يصب على رأسه ثلاث حفنات من ماء».

قال الحسن بن محمد: أبا عبد الله إن شعري أكثر من ذاك! قال: وضرب جابر بيده على فخذ الحسن فقال: يا ابن أخي كان شعر النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من شعرك وأطيب».

قلت: موسى هو ابن إسماعيل، ووهيب هو ابن خالد، وقد روى البخاري عن موسى عن وهيب في الصحيح في مواضع كثيرة، منها (٨٤) (٨٦) (١٨٦) (٦٧٧) (١٠٨٥) (١٤٢٨) وغير ذلك، ومر أن البخاري أخرج للباقر عن جابر أحاديث، فالإسناد على شرط الصحيح لولا سيدنا جعفر مما يعني أن البخاري حصل طرقا صحيحة إلى الصادق ولكنه عدل عنها.

لكن قد يقال إنه عدل عنها لطلبه علو الإسناد وغيره، وهذا سيأتي.

وهذا الحديث نفسه قد أخرجه مسلم في صحيحه (٣٢٩) عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب الثقفي عن جعفر به.

وأما الحديث الثاني في الأدب المفرد (٩٦٢) فقال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر في السوق داخلا من بعض العالية والناس كنفيه، فمر بجدي أسك ميت فتناوله فأخذ بأذنه ثم قال: أيكم يحب أن هذا له بدرهم؟ فقالوا: ما نحب أنه لنا بشيء وما نصنع به؟ قال: أتحبون أنه لكم؟! قالوا: لا! قال ذلك

[٤٧] انظر هذه النقولات في تهذيب التهذيب ١/٤٤٤.

لهم ثلاثا، فقالوا: لا والله لو كان حيا لكان عيبا فيه أنه أسك -والأسك الذي ليس له أذنان- فكيف وهو ميت؟! قال: فوالله للدنيا أهون على الله من هذا عليكم».

قلت: وهذا السند ليس من شرطه في الصحيح، فإنه لم يرو لعبد العزيز بن عبد الله عن الدراوردي فيه، فضلا عن كونه لم يرو للدراوردي إلا متابعة.

وقد أخرجه مسلم (٢٩٥٧): حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن جعفر به.

وعبد الله بن مسلمة وسليمان بن بلال من رجال البخاري أيضا، وروى لهما بهذه الكيفية حديثا واحدا (٣٣٢٥) لكن لعله لم يقع له حديثهما عن جعفر. والله تعالى أعلم.

فالحاصل من هذين الحديثين: أن البخاري قد حصّل طريقا صحيحة إلى الصادق -كما في الحديث الأول- ولكنه عدل عنها، فانتفى هذا الاحتمال، إلا أن ذلك لا ينفي وجود كذب كثير على الصادق، لا سيما مع عظم مكانته بين المسلمين واعتقاد الإمامية فيه آنذاك، وقد أعلن ذلك إمام المسلمين وقاضيهم حفص بن غياث الحافظ الثقة تلميذ الصادق حين كان يروي عنه، وجاءه أمر الفضل بن الربيع[٤٨] -حاجب هارون الرشيد- بأن لا يحدث عن الصادق. فسأله ابنه عمر بن حفص بن غياث: «هذا أبو البختري ببغداد يحدث عن جعفر بن محمد بالأعاجيب ولا يُنهى؟ فقال: يا بني، أما من يكذب على جعفر بن محمد فلا يبالون به، وأما من يصدق على جعفر فلا يعجبهم»[٤٩].

فالكذب على الصادق قديم في زمنه وبعد وفاته مباشرة، ومن كبار الكذابين المعروفين، وأكبر ظني أن إغضاء الدولة الطرف عن أبي البختري الكذاب لكونه من أعوانها وأنصارها، فقد ولاه هارون الرشيد القضاء بعسكر المهدي[٥٠]، ولم يكن يستحي من الكذب على جعفر الصادق ومن ثم على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأجلهم[٥١]! ولم يغض الأئمة الطرف عنه بل جاهروا بالإنكار عليه وتكذيبه، والقصة الماضية دالة على هذا، وله قصة أيضا مع يحيى بن معين[٥٢]، هذا فضلا عما تعرض له أهل البيت من ظلم على يد بعض العباسيين، فلعل بعض الخلفاء والأمراء كان يفرحهم أن تشيع عن الصادق أخبار مكذوبة، تنفر العلماء والعوام منه، والله تعالى أعلم.

ثانيا: الرغبة في علو الإسناد:

لقد كان علو الإسناد مطلبا مرغوبا فيه عند المحدثين والرواة، وتنافسهم في ذلك أشهر من أن يسطّر هنا، ومشهور أن الإمام البخاري لم يخرّج لبعض كبار العلماء الأجلاء قصدا، وأوضح مثال هنا

---

[٤٨] انظر ترجمته في السير ١٠/١٠٩.

[٤٩] روى هذه القصة أبو حاتم الرازي عن عمر بن حفص بن غياث، انظر الجرح والتعديل ٩/٢٥.

[٥٠] انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ١٥/٦٢٦ (ط. د. بشار).

[٥١] انظر بعض قصصه في ذلك عند الخطيب في التاريخ ١٥/٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩.

[٥٢] انظرها عند الخطيب في التاريخ ١٥/٦٢٨، وقد وقع فيها بعض التصحيف في لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، ٣ط،٧م، (تحقيق دائرة المعارق النظامية - الهند)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٦ م، ٧/٣٤٧ ط. مرعشلي.

أن البخاري لم يخرّج عن الشافعي البتة في صحيحه! وقد بين الخطيب البغدادي سبب ذلك بقوله: «فترك البخاري الاحتجاج بالشافعي، إنما هو لا لمعنى يوجب ضعفه، لكن غنيَ عنه بما هو أعلى منه، إذ أقدم شيوخ الشافعي: مالك، والدراوردي، وداود العطار، وابن عيينة. والبخاري لم يدرك الشافعي بل لقي من هو أسن منه، كعبيد الله بن موسى، وأبي عاصم ممن رووا عن التابعين، وحدثه عن شيوخ الشافعي عدة، فلم ير أن يروي عن رجل، عن الشافعي، عن مالك.

فإن قيل: فقد روى عن المسندي، عن معاوية بن عمرو، عن الفزاري، عن مالك، فلا شك أن البخاري سمع هذا الخبر من أصحاب مالك، وهو في الموطأ فهذا ينقض عليك؟

قلنا: إنه لم يرو حديثا نازلا وهو عنده عالٍ، إلا لمعنى ما يجده في العالي، فأما أن يورد النازل، وهو عنده عالٍ، لا لمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه؛ فهذا غير موجود في الكتاب.

وحديث الفزاري فيه بيان الخبر، وهو معدوم في غيره، وجوَّدَه الفزاري بتصريح السماع....»[٥٣].

فهذا نص حافظ عصره في بيان منهج البخاري وطلبه للعلو في الرواية، وأهم ما فيه أن عدول البخاري عن الرواية عن الشافعي لا تدل على ضعفٍ فيه أبدا، إنما هو طلب العلو، أشهى شيء عند المحدثين والرواة!

وما قاله الحافظ الخطيب البغدادي في البخاري والشافعي يتّسق عموما مع الصادق، والحديث السابق الذي رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٥) عن موسى عن وهيب عن جعفر عن أبيه عن جابر، إسناده نازل عند البخاري، إذ قد روى الحديث نفسه بإسناد أعلى من ذلك، ليس فيه بينه وبين الباقر إلا اثنان، بدلا من ثلاثة كما هو الحال هنا.

فقد أخرج البخاري الحديث المتقدم نفسه في صحيحه (٢٥٦) فقال: «حدثنا أبو نعيم قال حدثنا معمر بن يحيى بن سام حدثني أبو جعفر قال: قال لي جابر بن عبد الله: وأتاني ابن عمك -يعرض بالحسن بن محمد بن الحنفية- قال: كيف الغسل من الجنابة؟ فقلت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ ثلاثة أكف ويفيضها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده. فقال لي الحسن: إني رجل كثير الشعر. فقلت: كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منك شعرا».

فظاهر أن طلب العلو يحتّم اللجوء إلى هذه الرواية لا إلى رواية الأدب المفرد، لكن يُشكل على ذلك أنه أخرجه من طريق أخرى في صحيحه (٢٥٥) فقال: «حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن مخول بن راشد عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرغ على رأسه ثلاثا».

ومحمد بن علي هو أبو جعفر الباقر رضي الله تعالى عنه. فبين البخاري وبينه أربعة رجال فالإسناد نازل بالمقارنة لما رواه في الأدب المفرد، ويزيد الإشكال قوة أن مخول بن راشد ليس له في البخاري إلا هذا الموضع، كما قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث[٥٤].

---

[٥٣] نقله الحافظ الذهبي في السير (١٠/٩٥-٩٦)

والجواب عندي هنا هو جواب الحافظ الخطيب البغدادي المتقدم حين استشكل كلام نفسه ذاكرا بعض الروايات النازلة في البخاري فأجاب بأن البخاري لا يروي «حديثا نازلا وهو عنده عالٍ، إلا لمعنى ما يجده في العالي، فأما أن يورد النازل، وهو عنده عالٍ، لا لمعنى يختص به، ولا على وجه المتابعة لبعض ما اختلف فيه؛ فهذا غير موجود في الكتاب»، ثم ذكر جوابه الخاص عن تلك الرواية، ولم يتبين لي جواب خاص عن رواية الصادق هذه، فالله تعالى أعلم.

فيبقى هذا الاحتمال على الاحتمال.

الثالث: انشغال الصادق بالفقه أكثر من الحديث وإيثاره العزلة على الخلطة، مع قلة الحاجة إلى رواياته والاكتفاء بروايات كبار المحدثين من أقرانه:

من المشهور أن الإمام الصادق كان من فقهاء المدينة المنورة، وممن يقصد بالعلم فيها، إلا أن الظاهر من حاله أنه لم ينشغل برواية الحديث وجمع طرقه والرحلة فيه على عادة أهل الحديث والرواية.

وأوضح ما يؤيد هذا أنه لا يكاد يروي عن غير أبيه، ففي الكتب التسعة مجتمعة له (١٦٩) رواية (مع المكرر) يروي عن أبيه منها (١٦٣) رواية، ويروي عن عطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر رواية واحدة عند مسلم (٨٩٩) (٤٨٠)، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط (ت. ١٢٢هـ) رواية واحدة مرسلة عند الدارمي[٥٥] (٣٢٢٥)، وعن الزهري رواية واحدة في مسند أحمد[٥٦] وراويها عنه عبد الله بن ميمون القداح وهو متروك! ورواية عن عبيد الله بن أبي رافع عند أحمد[٥٧] وإن كنت منها على شك، إذ المعروف أن الصادق يروي عن عبيد الله بواسطة الباقر.

فقصره الرواية –غالبا- على أبيه تُظهر أنه قدم الفقه والعلم على الحديث وصناعته، وهو أمر معروف عند بعض العلماء بل جعله الإمام مالك مما يُمدح به العالم ويعظّم، فقد اشتهرت مقولاته في باب تفضيل الفقه على الحديث، منها قوله لابني أخته أبي بكر وإسماعيل ابني أبي أويس: «أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه يعني الحديث»، قالا: نعم، قال: «إن أحببتما أن تنتفعا وينفع الله بكما فأقلا منه وتفقها»[٥٨].

وإذا كان الحال على ما وصفتُ فإن همة طلاب الحديث والأسانيد لا بد أن تنصرف إلى غير الإمام الصادق ممن أكثر من جمع روايات أهل المدينة مع التخصص فيها والانصراف لها، من أمثال: الزهري وأبي الزناد وعبيد الله بن عمر وغيرهم.

---

٥٤ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت. ٨٥٢ هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ١٣ مجلد دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٣٦٧/١.

٥٥ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت. ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، ط١، ٢م،(تحقيق فواز أحمد زملي، خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٥٦ مسند الإمام أحمد ١٢٢/٥.

٥٧ مسند الإمام أحمد ٣٣٢/٤.

٥٨ رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٢٤٢

ولعل مقولة سفيان: «كنا إذا رأينا طالبا للحديث يغشى ثلاثة ضحكنا منه، ربيعة، ومحمد بن أبي بكر بن حزم، وجعفر بن محمد، لأنهم كانوا لا يتقنون الحديث»[٥٩]، متسقة مع ما ذكرت وبينتُ، ذلك أنني أفهم منها أن الحديث لم يكن شغلهم الشاغل، فلم يعتنوا به عناية المكثرين من الحفاظ أمثال الزهري وأبي الزناد ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة، إذ كان الحديث وطرقه وجمعه وروايته والرحلة فيه: أكبر همهم ومنتهى رغباتهم، ولذا فإنه من المستغرب أن يَترك طلاب الحديث أهل الفنّ، ويلجؤوا إلى أهل فن آخر، ولا تنقص هنا ولا اتهام، إن هو إلا التخصص والانشغال بعلم دون غيره.

ويؤكد هذا الفهمَ: أن ربيعة الرأي من كبار أئمة الاجتهاد والفقه في المدينة في وقته، فقد كان «مفتي المدينة» و«من أئمة الاجتهاد» كما وصف الذهبي، وغلبَه الفقه والاجتهاد على الرواية والأسانيد، فقد جاء عنه قوله «رأيت الرأي أهون علي من تبعة الحديث»، وكان يقول للزهري: «إن حالي ليست تشبه حالك» قال: «وكيف؟»، قال: «أنا أقول برأي من شاء أخذه ومن شاء تركه، وأنت تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فتحفّظ في حديثك»[٦٠]، إلا أنه كان من الثقات في الحديث، وإن لم يكن من أهل الطبقة الأولى المتقنين الحفاظ[٦١].

وكذلك الحال مع محمد بن أبي بكر بن حزم (ت. ١٣٢هـ)، فقد كان قاضيا منشغلا بالفقه والاجتهاد، قال الحافظ الإمام إبراهيم بن سعد بن إبراهيم (ت. ١٨٣هـ): «رأيته يقضي في مؤخر المسجد»[٦٢]، فهو ممن لم يجعل رواية الحديث وأسانيده همه وهجّيره، لكنه كان ثقة صالحا[٦٣]، وإن لم يكن من الطبقة الأولى من الحفاظ المتقنين ولذا لم يخرج له البخاري إلا حديثا واحدا متابعة[٦٤]، ويؤكد هذا أن إبراهيم بن سعد قائل المقولة السابقة «الإمام الحافظ الكبير»[٦٥] ليست له أي رواية في الكتب التسعة عن محمد بن أبي بكر بن حزم، مع روايته عمن هو أقدم منه كالزهري مثلا (ت. ١٢٤هـ) وكثرة ما أخذ عن محمد بن إسحق (ت. ١٥٠هـ) حتى قيل: «كان عند إبراهيم عن محمد بن إسحق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي»[٦٦]، فظاهرٌ أن تلقيه الحديث لم يكن عن

---

[٥٩] السير ٩١/٦. وراوي هذه المقولة عن سفيان: الشافعي، وعنه تلميذه أحمد بن يحيى بن الوزيرالتجيبي المصري (١٧١-٢٥٠هـ) وهو ثقة وثقه النسائي وغيره كما في تهذيب الكمال ٩٠/١،وعنه النسائي تلميذه.

[٦٠] انظر هذه الأقوال كلها عند الذهبي في السير ٨٩/٦-٩٦. وانظر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت. ٤٦٣)، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨، ص. ١٦٩.

[٦١] انظر: المزي، تهذيب الكمال ٤٦٩/٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء ٨٩/٦.

[٦٢] البخاري، التاريخ الكبير ٤٧/١.

[٦٣] انظر ترجمته عند المزي ٢٥٤/٦.

[٦٤] قال البخاري (١٠١١): «حدثنا إسحاق قال حدثنا وهب بن جرير قال أخبرنا شعبة عن محمد بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى فقلب رداءه»، وقد تابعه عليه أخوه عبد الله بن أبي بكر (١٠١٢) والزهري في مواضع منها (١٠٢٣) وعمرو بن يحيى المازني (٦٣٤٣) كلهم عن عباد به.

[٦٥] كما يقول الذهبي في السير ٣٠٤/٨.

[٦٦] الذهبي، السير ٣٠٦/٨.

القاضي الذي رآه يقضي في المسجد، وإنما إلى من تخصص في الرواية كالزهري وابن إسحق وأمثالهما.

وعليه فاحتمال انشغال الصادق بالفقه أكثر من الرواية، كانت سببا دافعا لقلة الرواية عنه، وتفضيل مصنفي الرواية غيرَه من المتفنين في الرواية عليه.

أضف إلى هذا أن الصادق عاش حقبة من الزمن تحت وطأة ظلم أبي جعفر المنصور، وثورة ابن عمه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، الملقب بالنفس الزكية (ت. ١٤٥هـ)، وأكبر الظن عندي أن مراقبة حثيثة كانت تحف بالصادق في المدينة تلجئه إلى الانكفاء والعزلة، لا سيما مع الظلم ومشاهد الفتن، فقلّت الرواية عنه، وانصرفت الهمة إلى غيره.

ولهذا كله لم يَحْتَجِ البخاريُّ إلى حديثه حاجة قوية، إذ قد حصّل طرقا أخرى كثيرة إلى أبيه محمد الباقر.

وإذا استعرضنا –على سبيل المثال– شيوخ الصادق الذين وقعت روايته عنهم عند مسلم، وجدناهم ثلاثة: أبوه وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر كما تقدم، وقد أخرج البخاري لهم من غير طريق جعفر إذ لم يحتج إليها.

أما الباقر فجلّ روايات البخاري عنه من طريق عمرو بن دينار عنه عن جابر رضي الله عنه[٦٧]، ومعلوم أن عمرو بن دينار سمع جابرا وروى عنه روايات متعددة فهو من أقران الباقر، إلا أن المحدثين يحفلون بهذه الروايات لدلالتها على تمام الضبط والإتقان وانتفاء التدليس، بله دلالتها على أن عمرو بن دينار احتاج إلى علم الباقر فروى عنه أحاديث لم يسمعها من جابر، وقد كان بين الباقر وعمرو بن دينار محبة وتعظيم كبير، ففي روايةٍ للإمام أحمد عن سفيان قال: قال محمد بن علي: «إن مما يحبب قدومي مكة لقائي عمرو بن دينار»[٦٨].

وأما عطاء بن أبي رباح، فقد لجأ البخاري إلى أعلم الناس بحديث عطاء وهو ابن جريج شيخ الحرم وفقيه مكة، ولذا جاءت جل روايات عطاء من طريقه عند البخاري.

وأما محمد بن المنكدر، فإن في رواية شعبة والسفيانين عنه ما يكفي للبخاري.

ويضاف إلى كل ذلك أن جل روايات الصادق –وهي ليست كثيرة– عن أبيه من قسم المرسل كما ظهر عندي بالتتبع ووجدت الذهبي ينص عليه[٦٩]، والمرسل لا يحتج البخاري به.

ويظهر منهج البخاري واضحا في أنه يخرج لمن يحتاج رواياته عند النظر في الرواة المُعترَض على البخاري في التخريج لهم، ولعل أشهرهم في هذا الباب: حريز بن عثمان –الثقة، المتّهم بالنصب[٧٠]،

---

٦٧ انظر صحيح البخاري (٢٢٩٦، ٢٦٨٣، ٣١٣٧، ٤٢١٩، ٤٣٨٣، ٥٥٢٠، ٥٥٢٤، ٧١١٠).

٦٨ الإمام أحمد، العلل ٤٦٨/٢.

٦٩ في السير إذ قال ٢٥٧/٦: وغالب رواياته عن أبيه مراسيل.

٧٠ انظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨٩/٢، وفيها أقوال كثيرة متعارضة في ثبوت النصب عنه، وكأن البخاري يراه من أجلة أهل الشام، ويراه قد تاب من النصب إذ اقتصر في ترجمته في التاريخ الكبير على النقلين الآتيين:« قال محمد بن المثنى: حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا

والمثال المعروف عند الشيعة ومقلديهم في الاعتراض على البخاري بالتخريج له والعدول عن الصادق- إذ أخرج له البخاري روايتين فقط، الحاجة إليهما قوية:

أما الأولى: فقد قال البخاري: «حدثنا عصام بن خالد: حدثنا حريز بن عثمان أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال: أرأيت النبي صلى الله عليه وسلم كان شيخا؟ قال :كان في عنفقته شعرات بيض»[٧١].

وهي رواية في غاية العلو، إذ هي من ثلاثيات البخاري، ولم يروها عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه غير حريز وهو ثقة ضابط، فالبخاري محتاج إليها من الجهتين.

وأما الثانية، فهي قول البخاري: «حدثنا علي بن عياش: حدثنا حريز قال: حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصري قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه، أو يري عينه ما لم تر، أو يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل»[٧٢].

وهي أيضا من عوالي البخاري كما قال الحافظ في الفتح[٧٣]، إذ بينه وبين سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة، ولم تسلم طريق من طرق هذا الحديث من متكلم فيه إلا هذا الطريق[٧٤]، فالبخاري محتاج إلى هذه الرواية من الجهتين معا.

فعلى هذا كله يمكن القول: إن البخاري لم يلتزم التخريج عن كل راو ثقة، أو صحيح الرواية، بل يخرج لمن احتاج إلى رواياته سواء كانت الحاجة في المتون أو في الأسانيد، ولذا فإنه يعدل عن كثير من الثقات إذا لم يحتج إلى رواياتهم، وقد عدل البخاري عن عبد الله بن الحسن بن الحسن، الثقة المأمون الزاهد الجليل الصالح[٧٥]، لأسباب متعددة لعل من أهمها قلة الرواية والإرسال والوصل[٧٦]، وعدل عن غيره أيضا.

حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أني رأيت احدا من أهل الشام أفضله عليه، وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك». التاريخ الكبير ١٠٣/٣-١٠٤.

٧١ أخرجه البخاري (٣٥٤٦).

٧٢ أخرجه البخاري (٣٥٠٩).

٧٣ ابن حجر، الفتح ٥٤١/٦.

٧٤ أخرج هذا الحديث أحمد في المسند ٤٩٠/٣ من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن واثلة، ومعاوية متكلم فيه، ليس على شرط البخاري، ومن طريق محمد بن عجلان عن النضر بن عبد الرحمن عن واثلة ١٠٧/٤ والنضر مجهول، ومحمد بن عجلان فيه كلام وليس على شرط البخاري.

٧٥ انظر ترجمته وتوثيقه في تهذيب الكمال ١١٢/٤.

٧٦ له في الكتب التسعة حديثان مكرران لا غير، انظر: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت٢٩٧) الجامع، ٥م،(تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي) دار الكتب العلمية،١٩٨٧، (٣١٤، ١٤١٩)، وأحمد بن شعيب النسائي (ت. ٣٠٣)، المجتبى (السنن الصغرى)، ام، ط١، دار السلام، الرياض، ١٩٩٩، (٤٠٨٧)، وسليمان بن الأشعث أبو داود، السنن، ١م، ط١، دار السلام الرياض، ١٩٩٩، (٤٧٧١)، وابن ماجه (٧٧١).

وكون مصنف الكتاب لا يلتزم التخريج لكل راو ثقة مشهور حتى في صنيع مصنفي الكتب الروائية الإماميين، فإن الكليني في «الكافي» لم يرو لبعض أحفاد الصادق: الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، ولا لأبيه علي الهادي ولا لجده محمد الجواد، وثلاثتهم أئمة معصومون، قولهم مندرج في نصوص الشريعة إذ لا فرق بينه وبين قول النبي صلى الله عليه وسلم عند الإمامية، فضلا عن قرب العهد بهم جدا، إذ توفي الكليني (ت. ٣٢٨هـ) والعسكري (ت. ٢٦٠هـ) فإدراكه لبعض تلامذته محتمل جدا، ومع ذلك لا تجد رواية واحدة عنه في «الكافي».

وإذا قبل بعض الإمامية العذر للكليني –والأمر في غاية الصعوبة والغرابة– فإن العذر للبخاري أولى وأوضح وأظهر، إذ لا اعتقاد بعصمة الصادق، ولا قرب للعهد به.

وعلى كل ما تقدم فاحتمال أن البخاري قد عدل عن التخريج للصادق لسبب عدم الحاجة إلى رواياته وأنه منشغل بغير الحديث عنه: احتمال قوي للغاية، يتأتى في هذا السياق ويستقيم.

الرابع: وجود بعض المشكلات الإسنادية في روايات الصادق:

وأعني بالمشكلات الإسنادية هنا: وصل مرسل أو رفع موقوف، وشبهه مما يقع فيه كل أحد، لكن قد يكثر منه بعض الرواة، فيتنبه النقاد لذلك عنده.

وقولي: مشكلات إسنادية، لأخرج بها الوهم وسوء الحفظ في المتون، وهو أشد وأخطر، ولم أجد للصادق شيئاً من هذا البتة[٧٧].

وإنما وجدت كلاما لبعض الأئمة النقاد في عصر الرواية تتعلق بحفظ الصادق للأسانيد، منها كلمات متناثرة ليحيى بن سعيد القطان، أحدها: ما قاله جوابا لابن معين في مسألة: «إن كان يحفظ فحديث أبيه المسند»، ومنها قوله جوابا لابن المديني :«في نفسي منه شيء» فسأله ابن المديني: «فمجالد؟» قال: «مجالد أحب إلي منه».

وكأن البخاري يرى رأي شيخ شيخه القطان في حق الصادق، ولذا لما ترجم له في «التاريخ الكبير» اقتصر على قول القطان: «كان جعفر إذا أخذت منه العفو لم يكن به بأس، وإذا حملته حمل على نفسه»، أي إذا تركته على سجيته وعفويته وبدأ يحدث لم يكن بحديثه بأس، وإذا أردته على حديث وحملته عليه فإنه يحمل على نفسه ويحدثك بالحديث وقد يرسله وهو موصول وشبه ذلك، كما أفادنيه بعض الباحثين[٧٨].

---

٧٧ تتبعت روايات الصادق في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني (ت. ٣٨٥ هـ)، مصورة عن الأولى، ١١ مجلد، (تحقيق محفوظ الرجمن السلفي) دار طيبة، الرياض،١٩٩٩م، فوجدت أكثر الاختلاف من أصحاب الصادق عليه في الوصل والإرسال، انظر مثلا: ٣/٨٩-٩٣،٩٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ٥٧/٤.

٧٨ كنت أرى هذا القول مدحا عاليا في حق الصادق عليه السلام، دالا على رفعة أخلاقه وهضمه لنفسه وتحمله الأذى، وعفوه مع سعة الصدر وطيب الشيم، ولذا فقد وضعته ناقدا به الاحتمال الأول، عادا اقتصار البخاري على هذا النقل تعظيما للصادق، إلا أنني لما حدثت الباحث المتقن أسعد تيم قال لي: إن الصادق كذلك من حيث الأخلاق لكن هذا الفهم للنص من أبعد ما يكون عن واقعه

ثم إني وجدت ما يؤكد هذا، ذلك أن علي بن المديني شيخ البخاري يعلّ وصل حديث الحج الطويل من رواية حاتم بن إسماعيل عن الصادق عن الباقر عن جابر –وقد أخرج هذه الرواية مسلم[٧٩]– بأن يحيى بن سعيد القطان رواها عن الصادق مرسلة، وأن حاتم بن إسماعيل يصل عن الصادق أحاديث مرسلة، قال ابن المديني: «حاتم بن إسماعيل روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أحاديث مراسيل أسندها، منها حديث جابر الحديث الطويل خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج، وحديث يحيى بن سعيد عن جعفر بإرساله أثبت»[٨٠].

فلعل هذه العلة الخفية التي صرح بها ابن المديني هي الدافع للبخاري لعدم إخراج حديث الحج هذا، وغيره من الأحاديث عن الصادق.

وقد وافق الإمام أحمد يحيى القطان، وأبعد في ذلك فقال: «قد روى عنه يحيى وليّنه»[٨١]، وقال أيضا: «جعفر بن محمد ضعيف الحديث مضطرب، وأبوه أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ثقة قوي الحديث»[٨٢].

وعلى أي حال فهذا رأي اجتهادي، أقصى ما فيه أنه انتقاد لحفظ الصادق لا أكثر، بدلالة الكلام على الأسانيد عند يحيى القطان وابن المديني، وبدلالة توثيق الإمام أحمد للإمام أبي جعفر الباقر رضي الله عنه في النص نفسه الذي يتكلم فيه عن حفظ الصادق، فالأمر دائر على الضبط والحفظ لا غير، وإلا لما فُرّق بين الأب وابنه.

وإذا كان رأيا اجتهاديا فهو قابل للخطأ والصواب، لا سيما وقد خالفه جمهرة من علماء الجرح والتعديل إذ ذهبوا إلى أن الصادق ثقة جليل لا يسأل عن مثله، فقد وثقه الشافعي وابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة لا يسأل عن مثله، وسئل أبو زرعة الرازي عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، والعلاء عن أبيه، أيهما اصح ؟ فقال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء، قال ابن أبي حاتم: يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى[٨٣]. ووثقه النسائي وابن عدي كذلك[٨٤]، وروى عنه مالك في

وحقيقته، ثم حدثني بالفهم الذي أوردته في المتن، وهو منسجم مع منهج البخاري في تاريخه، ومتسق مع أقوال يحيى القطان الأخرى، فالحمد لله على توفيقه.

٧٩ مسلم، الصحيح (١٢١٨).

٨٠ نقل هذا النص: الباجي في التعديل والتجريح. الباجي، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ)، التعديل والتجريح، ١ط،٣م، (تحقيق أبو لبابة حسين)، دار اللواء للنشر، الرياض، ١٩٨٦ م.

٨١ الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال ص. ٧٤ برقم (٦٨)

٨٢ السابق ص١٦٤ برقم (٣٦٠، ٣٦١)

٨٣ انظر الأقوال المتقدمة عند عبد الرحمن أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ١٠م، (تحقيق المعلمي اليماني) مطبعة مجلس دائرة المعارف، الهند.

٨٤ انظر: عبد الله ابن عدي الجرجاني (ت. ٣٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال، ٨م، ط٣، (تحقيق سهيل الزكار) دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥، ١٣٤/٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨٩/٢.

الموطأ[٨٥]، وقد قال بعض العلماء إن مالكا لا يروي إلا عن ثقة[٨٦]، وأخرج له مسلم في الصحيح كما تقدم.

وفي المتأخرين صرح الذهبي بإنكار رأي يحيى القطان فقال في «السير»:«وهذه من زلقات يحيى القطان، بل أجمع أئمة هذا الشأن على أن جعفرا أوثق من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى»[٨٧].

فلا ضير أن يقال حينها: إن البخاري لم يصب في عدوله عن الصادق، وأصاب مسلم في التخريج له، لكن المجزوم به عندي أنه لم يعدل عنه لأسباب تتعلق بشخصه ودينه وجلالته.

ومع هذا فالجمع بين الرأيين ممكن بأن يقال: إن من وثق الصادق نظر إلى علمه وصلاحه وجلالته وكونه في دائرة الثقات العامة، ومن تكلم في حفظه لا يخرجه عن دائرة الثقات لكنه لا يجعله في الطبقة الأولى منها، وإلى ذلك خلص الذهبي فقال في «السير»: «جعفر ثقة صدوق، ما هو في الثبت كشعبة، وهو أوثق من سهيل وابن إسحق، وهو في وزن ابن أبي ذئب ونحوه»[٨٨].

وعلى أي حال فإن الكلام في خصوص الحفظ والضبط مشهور بين النقاد ولو كان في كبار الصالحين، إذ الحفظ مما يتفاوت الصالحون والعلماء فيه، وعلم العالِم أو صلاحه لا يمنع من وجود أخطاء في حفظه وضبطه، والناظر في أوائل الكتب المصنفة في الرواية وعلومها يجد الأئمة المتقدمين يؤكدون ذلك مرارا وتكرارا، لئلا يخلط الناس بين الصلاح من جهة والضبط والحفظ من جهة أخرى، إذ لا تلازم بينهما عقلا ولا عادة، ودونك مقدمة الإمام مسلم لصحيحه[٨٩] وعلل الترمذ،[٩٠] ومقدمة ابن أبي حاتم للجرح والتعديل، ومقدمة ابن حبان للمجروحين.

بل لقد اشتهرت مقولة يحيى بن سعيد القطان: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»، قال الإمام مسلم شارحا هذه المقولة: «يقول: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون»[٩١]، وقول وكيع لما سئل عن وهب بن إسماعيل: «ذاك رجل صالح وللحديث رجال»[٩٢].

---

٨٥ مالك بن أنس (ت. ١٧٩ هـ)، الموطأ، ٢ مجلد، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) دار الكتب العلمية، بيروت. منها ١١٢/١، ٢٢٢، ٢٧٨، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٦٤، ٣٧٢ وغيرها، وكلها عن جعفر بن محمد ليس مقرونا بأحد، مما يدل على عدم صحة مقولة مصعب بن عبد الله – وقد رواها ابن عدي في الكامل١٣١/٢-: «كان مالك بن أنس لا يروي عن جعفر بن محمد حتى يضمه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده»، ولست أدري من أين أتى بهذه المقولة الغريبة.

٨٦ انظر: الذهبي، السير ٧٢/٨.

٨٧ الذهبي، السير ٢٥٦/٦.

٨٨ الذهبي، السير ٢٥٧/٦.

٨٩ انظر، مسلم الصحيح، المقدمة ص١٢.

٩٠ عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب (ت. ٧٩٥)، شرح علل الترمذي، ٢م،ط٢، (تحقيق د همام سعيد) دار الرازي، ٢٠٠١.

٩١ مسلم، مقدمة الصحيح ص١٢.

٩٢ رواه محمد ابن حبان البستي (ت. ٣٥٤)، المجروحين، ١ط، بدون م، (تحقيق محمود ابراهيم زايد)، دار الوعي، بيروت، ١٣٩٦هـ، ٦٧/١-٦٨.

وأكّد ذلك الإمام الترمذي بقوله في «العلل» مضعفا أبان بن عياش: « وأبان بن أبي عياش وإن كان قد وصف بالعبادة والاجتهاد فهذه حاله في الحديث! والقوم كانوا أصحاب حفظ، فرب رجل وإن كان صالحا لا يقيم الشهادة ولا يحفظها»[٩٣].

وأمثلة العلماء والصلحاء الذين انتقدهم المحدثون كثيرة، لعل أشهرها مقولة يحيى بن سعيد القطان لما سئل عن مالك بن دينار ومحمد بن واسع وحسان بن أبي سنان فقال: «ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، لأنهم يكتبون عن كل من يلقون لا تمييز لهم فيه»[٩٤].

كل هذا يشمل الأخطاء في المتون والأسانيد، والصادق لم ينتقد في المتون البتة، فكلام من تكلم في حفظه إنما ينصب على الأسانيد، والأمر فيه أهون وأيسر.

وعلى كلٍ، فهذا احتمال قائم بل قوي قد يكون دافعا للبخاري للعدول عن التخريج للصادق، والأمر دائر علَى الاجتهاد ولا منقصة تلحق الصادق في ذلك ولا مطعن.

٣- الخاتمة والنتائج:

إن أهم النتائج التي يكن الخروج بها من هذا البحث هي أن عدول البخاري عن التخريج للصادق في صحيحه لا يدل البتة على موقف يحمل إساءة للإمام جعفر الصادق ولا لآل بيته الكرام، وليس فيه ممالأة للسلطات والدولة العباسية والنواصب، بل الموضوع دائر حول قضايا حديثية صرفة، بعضها شكلي لم يتمكن الباحث من إثباته بقوة كطلب علو الإسناد، وبعضها قوي: مثل العدول عن التخريج له لقلة الحاجة إلى رواياته إذ انشغاله بالفقه غلب عليه، ولذا كانت جل رواياته عن أبيه فقط، وجلها مرسلة أيضا، مع كون الطرق إلى أبيه متوفرة كثيرة متيسرة للبخاري مع اتصال أسانيدها، هذا فضلا عن بعض كلام لبعض المتقدمين في حفظ الصادق، كأن البخاري أخذ ببعضه، وإن كان جمهور المحدثين على توثيق الصادق وكونه ثقة إماما لا يسأل عن مثله -وهو رأيي في الصادق-، ولا ضير عندي أن يقال: إن يحيى القطان وأحمد بن حنبل لم يصيبوا في الكلام على حفظ الصادق، وكذا لم يصب البخاري في العدول عن التخريج له، وأصاب من وثقه وخرّج له في الصحيح، لكنني أجزم بأن كلامهم منصب على قوة الحفظ لا غير، أما صلاحه وجلالته وإمامته فلا كلام فيه عند جميع المتقدمين. والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين.

"أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه"

الملخص: هذا بحث في بيان الأسباب التي حملت الإمام البخاري على العدول عن التخريج للإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الملقب بالصادق. ولقد كان هذا الموضوع مثار إشكال طرحه كثير من الشيعة الإمامية والزيدية، وتبعهم بعض أهل السنة، مؤدياً بهم إلى اتهام الإمام البخاري بعدم موالاة أهل البيت، وموالأة النواصب، والرضوخ لضغط الواقع والسلطات. فكان لا بد من دراسة هذه القضية بالتفصيل، وبيان مدى مطابقة

[٩٣] محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت. ٢٩٧)، العلل الكبير، ١م، ط١، (رتبه: أبو طالب القاضي)، عالم الكتب، بيروت،١٩٨٩، ٦٩٨/٥.

[٩٤] رواه الخليلي في الإرشاد ١٧٢/١، وانظر شرح العلل لابن رجب ٣٨٩/١.

هذا الاتهام للواقع، ودراسة جميع الاحتمالات الدافعة للبخاري إلى عدم التخريج للصادق، ثم الاستدلال لما هو محتمل وطرح ما سواه. وتستحق مثل هذه القضية أن تفرد بالدراسة، إذ إن نتيجة هذا الاتهام للبخاري التشكيكُ في موضوعيته في اختيار الرجال، ومن ثم التشكيك في صحيحه، وقد تقرر عند أهل السنة أنه أصح الكتب الحديثية، فالتعرض له تعرض لأساس من الأسس الفكرية التي ينبني عليها الفكر السني، فلا بد –والحالة هذه– من التفصيل والتدقيق المبني على الدراسة العلمية العميقة لنخلص إلى نتائج صحيحة، تظهر واقع القضية على ما هي عليه. ولما كان كذلك فقد استعرضت جميع الاحتمالات التي قد تُذكر أسباباً حاملة للبخاري على ذلك، ثم درست كل احتمال بتفصيل، فبينت ما يصلح أن يكون احتمالا وما لا يصلح. ولذا جاء البحث في مطلبين: الأول: دعوى أن البخاري عدل عن الصادق لأسباب مذهبية وسياسية. الثاني: تفصيل الاحتمالات الدافعة للبخاري للعدول عن الصادق.

عطف: صلاح الدين بن أحمد بن محمد سعيد الإدلبي، "أسباب عدول الإمام البخاري عن التخريج للإمام جعفر الصادق في صحيحه"، مجلة بحوث الحديث، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة، ٢٠١٢، ص. ??–??

كلمات المفتاح: البخاري، جعفر الصادق، الجامع الصحيح، الرواية، الشيعة، العدالة.

"Esbâbu 'Udûli'l-İmâm el-Buhârî 'ani't-Tahrîc li'l-İmâm Ca'fer es-Sâdık fî Sahîhih"

Özet: Bu çalışma İmâm Buhârî'yi es-Sâdık diye anılan Ca'fer b. Muhammed b. Ali b. el-Hüseyn b. Ali b. Ebû Tâlib'in hadislerini kitabına almamaya sevk eden sebepleri açıklamayı amaçlamaktadır. Bu husus özellikle İmâmiyye ve Zeydiyye Şî'ası'ndan pek çok kişinin ileri sürdüğü bir konudur. Ehl-i Sünnete mensup birtakım kişiler de onlara uymuşlardır ve bu onları İmâm Buhârî'nin Ehl-i Beyt'e bağlılık göstermediği, Nasıbîlerin yanında durduğu ve mevcut durum ve otoritenin baskısına teslim olduğunu iddia etmeye sevk etmiştir. Bu iddianın detaylı biçimde incelenmesi ve vakıaya ne kadar mutabık olduğunun açıklanması, Buhârî'yi Cafer es-Sâdık'tan hadis almamaya sevk eden bütün ihtimallerin analiz edilmesi gerekmektedir. Ardından muhtemel neden esas alınarak diğer sebeplerin göz ardı edilmesi gereklidir. Bu tür bir iddia müstakil bir çalışmada ele alınmalıdır. Zira Buhârî'ye bu tür bir tenkidin yöneltilmesi durumunda, râvi seçimindeki objektifliği ve dolayısıyla da *Sahîh*'i hakkında şüphe ortaya çıkacaktır. Hâlbuki, Ehl-i Sünnet'e göre *Sahîh* en sahih hadis kitabıdır ve onu bu tür bir tenkide açmak Sünnî düşünce sisteminin dayandığı fikrî esaslardan birisini tartışmaya açmak anlamına gelir. Meselenin hakikatini ortaya çıkaracak doğru neticeye ulaşmak üzere -hâlihazırdaki çalışmada olduğu gibi- derin ilmî araştırmaya dayalı tafsilat ve tetkike ihtiyaç vardır. Bu nedenle Buhârî'yi buna sevk ettiği söylenen bütün ihtimalleri ele aldım ve her bir nedeni detaylı biçimde inceleyerek hangisinin doğru neden olup, hangisinin olmadığını açıkladım.

Atıf: Ahmad SNOBAR, "Esbâbu 'Udûli'l-İmâm el-Buhârî 'ani't-Tahrîc li'l-İmâm Ca'fer es-Sâdık fî Sahîhih", (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, X/2, 2012, ss. 41-60.

Anahtar kelimeler: Buhârî, Ca'fer-i Sâdık, el-Câmi'u's-Sahîh, Rivâyet, Şi'a, Adâlet.